

أثر مؤشرات الحوكمة العالمية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ للفترة 2002-2022

The Impact of Global Governance Indicators on Tax Collection Efficiency in Algeria: An Empirical Study Using the Error Correction Vector Model (VECM) for the Period 2002-2022

جمافوفاتح^{*1}، دوة محمد²

¹ جامعة عمار ثليجي الأغواط - مخبر دراسات التنمية الاقتصادية (الجزائر)، f.jmafou@lagh-univ.dz

² جامعة عمار ثليجي الأغواط - مخبر دراسات التنمية الاقتصادية (الجزائر)، m.doua@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024 /11/29

تاريخ الاستلام 2024 /11/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مؤشرات الحوكمة العالمية المتعلقة بالبعد القانوني والاقتصادي على كفاءة التحصيل الضريبي في الدولة، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) لتقدير العلاقة بين المتغيرات، ركزت الدراسة على فهم التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل لمتغيرات الحوكمة مثل الجودة التنظيمية، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والتحكم في الفساد على كفاءة التحصيل الضريبي. وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي وقوي على كفاءة التحصيل الضريبي، مما يدعم أهمية الحكم الراشد في تحسين الكفاءة المالية، وكان تأثير جودة التنظيمية وسيادة القانون سلبياً مما قد يشير إلى تحديات بيروقراطية أو إدارية تؤثر على كفاءة النظام الضريبي. كلمات مفتاحية: فعالية حوكمة، تحصيل ضريبي، جودة تنظيمية، سيادة قانون، فساد.

تصنيفات JEL: H83، D73، K42

Abstract:

This study aims to analyze the impact of global governance indicators related to legal and economic dimensions on tax collection efficiency in the country, by employing the Structural Vector Error Correction Model (VECM), the study estimates the relationships between various variables, it focuses on understanding the short- and long-term effects of governance factors, such as regulatory quality, government effectiveness, rule of law, and corruption control, on tax collection efficiency.

The findings reveal that government effectiveness strongly influences tax collection efficiency, underscoring the importance of good governance in enhancing financial efficiency, in contrast, regulatory quality and the rule of law were found to have a negative impact, possibly pointing to bureaucratic or administrative challenges that hinder the efficiency of the tax system.

Keywords: Governance Effectiveness, Tax Collection, Regulatory Quality, Rule of Law, Corruption.

JEL Classification Codes: H83, D73, K42

1. مقدمة:

تشهد الجزائر تحديات اقتصادية متزايدة نتيجة الاعتماد الكبير على العائدات النفطية التي تتأثر بتقلبات الأسواق العالمية، مما يفرض ضغوطاً على الحكومة للبحث عن مصادر بديلة ومستدامة للإيرادات، ويعد التحصيل الضريبي أحد أهم هذه البدائل، حيث يمكن أن يوفر للحكومة موارد مالية ضرورية لدعم البرامج التنموية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، في هذا السياق أصبح تحسين كفاءة النظام الضريبي ضرورة ملحة لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما تعتمد كفاءة التحصيل الضريبي بشكل كبير على العوامل المؤسسية والتنظيمية التي تشكل جزءاً من مؤشرات الحوكمة العالمية، والتي تلعب دوراً مهماً في تحسين الأداء الضريبي. تشمل هذه المؤشرات فعالية الحكومة وجودة القوانين التنظيمية، والتي تؤدي إلى إدارة مالية وإدارية أكثر كفاءة، مما يعزز القدرة على تحصيل الضرائب بشكل فعال، كما تشمل أيضاً سيادة القانون الذي يضمن تطبيق قوانين الضرائب بشفافية وعدالة، مما يعزز من الثقة بين المواطن والدولة ويقلل من حالات التهرب الضريبي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين النظام الضريبي في الجزائر، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعيق تحقيق الكفاءة المطلوبة، وأبرزها انتشار الفساد الذي يؤثر سلباً على الثقة بين المواطنين والإدارة الضريبية ويضعف الامتثال الطوعي للقوانين، وبناءً على هذه المعطيات تبرز الحاجة إلى دراسة تأثير الحوكمة على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، خاصةً من حيث فعاليتها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ودعم سيادة القانون.

إشكالية الدراسة:

بناءً على ما تم تناوله، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الحوكمة العالمية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة

2002-2022؟

وانطلاقاً من الإشكالية يمكن صياغة التساؤلات على النحو التالي:

- ما هو تأثير الجودة التنظيمية على كفاءة التحصيل الضريبي؟
- كيف تؤثر فعالية الحكومة على كفاءة التحصيل الضريبي؟
- ما هو تأثير سيادة القانون على كفاءة التحصيل الضريبي؟
- كيف يؤثر التحكم في الفساد في تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية التي تهدف إلى استكشاف التأثيرات المحتملة لمؤشرات الحوكمة على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، قمنا بصياغة الفرضيات التالية والتي تدعم البحث وتعزز من فهم هذه العلاقات، وهي كما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للجودة التنظيمية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية الحكومة على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر.

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسيادة القانون على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحكم في الفساد على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في سياق تعزيز كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، حيث تساهم في فهم العلاقة الحيوية بين مؤشرات الحوكمة العالمية وكفاءة النظام الضريبي، حيث تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى استراتيجية لصانعي السياسات تساعد في تحسين إدارة الإيرادات العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة، كما تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات البحثية المتعلقة بالحوكمة والضرائب، مما يوفر قاعدة معرفية قوية للباحثين والمهتمين، ويساعد على تطوير سياسات اقتصادية فعالة تدعم التنمية المستدامة في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- تحليل تأثير مؤشرات الحوكمة من خلال دراسة كيفية تأثير كل من الجودة التنظيمية، فعالية الحكومة، سيادة القانون، والتحكم في الفساد على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر.
- تقديم توصيات لتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وذلك استنادًا إلى نتائج الدراسة، واقتراح استراتيجيات وسياسات لتحسين كفاءة التحصيل الضريبي من خلال تعزيز مبادئ الحوكمة الجيدة.
- تقديم مساهمة جديدة في مجال دراسات الحوكمة والتحصيل الضريبي، مما يفيد الباحثين والمهتمين في فهم العلاقة بين الحوكمة والنظام الضريبي في السياق الجزائري.

منهج الدراسة:

من أجل الوصول لأهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاستعانة بالمنهج الوصفي من أجل عرض مفهوم الحوكمة، وتوضيح أهميتها، وعلاقتها بكفاءة التحصيل الضريبي من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة، وكذا المنهج التحليلي من أجل تحليل البيانات الإحصائية للفترة 2002-2022 والمنهج القياسي بغرض تقييم أثر مؤشرات الحوكمة على كفاءة التحصيل الضريبي باستخدام النماذج القياسية.

2. الحوكمة وواقع التحصيل الضريبي بالجزائر

1.2 مفهوم الحوكمة:

يعتبر مفهوم الحوكمة من المصطلحات الحديثة التي حازت على اهتمام متزايد نظرًا لدورها في تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري والمؤسسي، وقد أُدخل هذا المصطلح إلى العربية بعد نقاشات عديدة حول ترجمته، حيث اعتمد مجمع اللغة العربية مصطلح "الحوكمة" بعد محاولات لتعريبه بمسميات مثل الحاكمية، والإدارة الرشيدة، والإدارة الجيدة، والضبط المؤسسي (شومان، حنفي، صلاح، و الدماطي، 2023).

وفي تعريف قدمته مؤسسة التمويل الدولية (IFC) حيث أشارت أن الحوكمة هي: الإطار الذي يُحكم وتدار به الشركات، بما في ذلك الهياكل والعمليات التي تتعلق بقرارات الشركة والعلاقة بين الإدارة، مجلس المديرين، المساهمين، وأصحاب المصلحة (بريش ، 2011).

يعكس هذا التعريف الأسس التي تقوم عليها الحوكمة، والتي تشمل مجموعة من السياسات، والضوابط، والإجراءات التي تضمن توجيه وإدارة الشركات بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة، يهدف هذا النظام إلى حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى تعزيز الأداء المالي والإداري للشركات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

كما تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة الشركة، ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم، وغيرهم من المساهمين" (قشطي، 2024).

يعكس هذا التعريف منظوراً أوسع للحوكمة، حيث يشمل كافة الأطراف ذات العلاقة داخل الشركة، بما في ذلك المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والمجتمع العام. ويهدف إلى تعزيز التفاعل بينهم من خلال آليات تضمن الشفافية والمساءلة وتوجيه القرارات بما يخدم مصالح جميع الأطراف ويعزز استدامة الشركة وتنافسيتها.

أما مفهوم الحوكمة في المجال الضريبي فقد عرفها البنك الدولي بأنها "مجموعة من القواعد والضوابط والإجراءات التي تتم بموجبها إدارة المؤسسة الضريبية والرقابة عليها وفق هيكل يتضمن توزيع الحقوق" (الناغي، عبدالسلام ، معاطي، و عناني، 2023).

ويهدف هذا التعريف إلى التأكيد على أهمية وضع نظام حوكمة لضمان شفافية الإدارة الضريبية، وتعزيز الرقابة والمسؤولية داخل المؤسسات الضريبية، ما يساهم في زيادة الكفاءة في التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي وتعزيز العدالة الضريبية.

2.2 واقع التحصيل الضريبي بالجزائر انطلاقا من الناتج المحلي:

يمثل التحصيل المرحلة الأخيرة والأكثر حيوية في التنظيم الفني للضريبة، حيث يتم فيها تحويل التقديرات الضريبية والأرقام النظرية إلى أموال فعلية وسيولة مالية تدخل خزينة الدولة، حيث تكتسب هذه المرحلة أهميتها من كونها تجسّد الإيرادات على أرض الواقع، مما يعزز من قدرة الدولة على تمويل خدماتها وتنفيذ سياساتها العامة (محرز ، 2008) ، غير أن هذه المرحلة تواجه تحديات عديدة تتعلق بصعوبة جمع المستحقات الضريبية بالكامل، ما يتطلب جهداً تنظيمياً وإدارياً دقيقاً لضمان تحقيق الأهداف المالية المرسومة وتحسين كفاءة التحصيل، عليه فإن واقع التحصيل الضريبي في الجزائر يعاني من تراجع مستمر وتراكم بواقي الديون الجبائية دون معالجة جذرية من السلطات العليا، مما يشكل تهديداً على ميزانية الدولة، عند انخفاض أسعار النفط عالمياً، حيث يتزايد النقاش حول التقشف وزيادة الضرائب لسد العجز، وتظهر دعوات لتحصيل الديون الجبائية، لكن مع ارتفاع أسعار النفط، تتراجع هذه الجهود، ويستمر الاعتماد على عائدات النفط، وعلى الرغم من محاولات الجزائر المتكررة لتحقيق تغطية نفقات التسيير من إيرادات الجباية العادية، إلا أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية حال دون تحقيق هذا الهدف

حتى الآن (مباركي، 2021)، حيث أنه ومن خلال قراءتنا للملحق 6-7 نلاحظ أن الجزائر شهدت نمواً مطرداً في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية بين عامي 2002 و2022، حيث ارتفع الناتج من 4,023 مليار دينار إلى 27,688 مليار دينار، بينما زادت الإيرادات الضريبية من 1,425 مليار دينار إلى 8,600 مليار دينار، وعلى الرغم من هذا النمو العام، لم ترتفع نسبة الإيرادات إلى الناتج بشكل ثابت؛ حيث بلغت حوالي 35% في 2002 وانخفضت إلى 31% في 2022، ما يشير إلى أن التحسن في كفاءة التحصيل الضريبي لم يواكب دائماً نمو الناتج، ويمكن تفسير هذا الانخفاض النسبي بعدة عوامل، منها التهرب الضريبي والاعتماد على مصادر غير ضريبية، ففي الفترة من 2002 إلى 2007 شهدت الإيرادات الضريبية نمواً منتظماً، لكن هذا النمو تباطأ خلال 2008-2012 بسبب الأزمة المالية العالمية، قبل أن يعود للارتفاع في السنوات اللاحقة، خاصةً مع تحسن آليات التحصيل، وبناءً على ذلك يبدو أن الجزائر تحتاج إلى استراتيجيات لتعزيز فعالية تحصيل الإيرادات الضريبية بما يتناسب مع النمو الاقتصادي، من خلال معالجة التهرب الضريبي وتحسين الأنظمة الرقابية.

3. مؤشرات الحوكمة العالمية وعلاقتها بكفاءة التحصيل الضريبي

الحوكمة والتحصيل الضريبي يتداخلان بشكل كبير، حيث تؤثر جودة الحوكمة في كفاءة وفعالية النظام الضريبي لأي دولة، وسنكتفي في هذه الدراسة على المؤشرات ذات البعد الاقتصادي والقانوني، والتي تساعد على قياس كيفية تأثير بيئة الحوكمة على القدرة على جمع الإيرادات الضريبية بشكل فعال، مما يساهم في تحسين الاستدامة المالية وتعزيز الثقة في النظام الضريبي، وهي كالآتي:

1.3 الجودة التنظيمية:

يعكس هذا المؤشر تصورات مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات تنظيمية تعزز مناخ الأعمال وتدعم النمو الاقتصادي المستدام، من خلال تسهيل بيئة مواتية للقطاع الخاص، يرتبط هذا المؤشر بجودة التشريعات والأنظمة التي تُطبق بفعالية وشفافية، بحيث تشجع الاستثمار وتقلل العقبات البيروقراطية وتكافح الفساد في البيئة التنظيمية والضريبية (جالوس، 2023)، فإن وجود جودة تنظيمية عالية يعني أن الحكومة قادرة على تصميم سياسات تنظم الأنشطة الاقتصادية بطرق تدعم الابتكار وتوفير فرص عمل، وتعزز تنافسية السوق، مما يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام، وبالتالي فهي تشير إلى مدى كفاءة وفعالية الأنظمة والعمليات داخل المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والضريبية، حيث تتمثل الجودة التنظيمية في مجموعة من العناصر، مثل الإدارة الجيدة، وشفافية العمليات، والالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، ووجود آليات فعالة للتواصل والمساءلة.

2.3 فعالية الحكومة:

وفقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية، فإن ركيزة "فعالية الحكومة" تتضمن تصورات لمستوى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ومدى تحررها من التأثير السياسي، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومدى جودة الخدمة المدنية، مدى مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات (El-Sehwagy & Mohamed, 2022)، وفي الجانب الضريبي تلعب الحكومة الفعالة دوراً حاسماً في تنظيم النظام الضريبي وتطوير سياسات وإجراءات ضريبية متكاملة،

مما قد يعزز من كفاءة التحصيل الضريبي، كما أن وجود حكومة فعالة وقادرة على تنفيذ السياسات يشجع على التحصيل العادل والمنظم للضرائب وهذا ما سنحاول تحقق منه من خلال هذه الدراسة.

3.3 الحد من الفساد:

يعكس هذا المؤشر التصورات حول مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما يشمل مختلف أشكال الفساد من الصغيرة إلى الكبيرة، كما يعكس مدى استحواذ النخب وأصحاب المصالح الخاصة على الدولة، مما يوضح التأثير المحتمل للفساد على الأنظمة القانونية والضريبية (جالوس، 2023)، فغالبا ما يرتبط الفساد بتراجع كفاءة التحصيل الضريبي، حيث يؤدي الفساد إلى تسرب الأموال وتجنب دافعي الضرائب الدفع من خلال الرشوة أو التهرب الضريبي، الحوكمة التي تعتمد على مكافحة الفساد تساهم في تقليل هذه الممارسات، مما يحسن من أداء التحصيل الضريبي.

1.3 سيادة القانون:

يعد هذا المؤشر من المبادئ الأساسية في الدساتير، حيث تفرض أن تكون ممارسة السلطات العامة في الدولة وفقاً لقوانين مكتوبة ومقررة بناءً على إجراءات دستورية تتفق مع أحكام الدستور. ويهدف هذا المبدأ إلى حماية الأفراد من القرارات التعسفية في حالات معينة، وقد عبّر الأمين العام للأمم المتحدة عن سيادة القانون بأنها "مبدأ للحكم يلتزم فيه جميع الأفراد، المؤسسات، والكيانات سواء كانت عامة أو خاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، بالخضوع للقوانين، وتُطبق القوانين بشكل عادل ومتساوٍ على الجميع، ووفقاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتخضع لسلطة قضائية مستقلة" (الحصري، 2024)، وعليه فإن سيادة القانون تشكل بالفعل أساساً حيويًا لنجاح النظام الضريبي، حيث إن التطبيق الفعال والعادل للقوانين الضريبية يؤدي إلى تقليل معدلات التهرب الضريبي وزيادة كفاءة التحصيل الضريبي، ومن خلال الحوكمة الجيدة التي تضمن خضوع الجميع لنفس المعايير الضريبية، يشعر الأفراد والمؤسسات بالثقة في النظام، مما يعزز من الامتثال الضريبي الطوعي، فسيادة القانون هنا تعزز الشفافية والمساواة في التعاملات الضريبية، وتحد من تأثير المصالح الشخصية أو الفساد، مما ينعكس إيجابيًا على الإيرادات العامة ويدعم التنمية المستدامة.

4. دراسة قياسية للعلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية وكفاءة التحصيل الضريبي

إن مرحلة جمع ومعالجة بيانات العينة المختارة للدراسة وبناء النموذج من أهم المراحل التي تقودنا إلى تحليل قياسي دقيق وقريب من الواقع، حيث تتيح هذه المرحلة التحقق من صحة الفرضيات ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة لتقديم فهم عميق للدلالات المرتبطة بالتحصيل الضريبي في الجزائر، وعليه فإننا نسعى إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة العالمية وكفاءة التحصيل الضريبي، يتم من خلال الاعتماد على بيانات سنوية للفترة 2002-2022 تم جمعها من عدة مصادر موثوقة، مثل الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي، وعليه فإن هذا التحليل يقوم على اختبار النظريات الاقتصادية المتعلقة بمدى تأثير البعد القانوني (سيادة القانون، السيطرة على الفساد) والاقتصادي (فعالية الحوكمة، الجودة التنظيمية) على التحصيل الضريبي، وسيتم تنفيذ التحليل

باستخدام برنامج EViews لبناء نموذج قياسي يساعد في فهم العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المدروسة والتحقق من الفرضيات.

1.4 بناء النموذج القياسي لمتغيرات الدراسة:

في هذه الدراسة، نسعى إلى تحليل تأثير مؤشرات الحوكمة العالمية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر خلال الفترة 2002-2022، ويعتمد النموذج القياسي على المتغيرات المستقلة التي تمثل مؤشرات الحوكمة (الجودة التنظيمية، فعالية الحكومة، التحكم في الفساد، سيادة القانون)، بحيث يقيس تأثيرها على المتغير التابع (كفاءة التحصيل الضريبي).

وعليه فإن النموذج الرياضي للعلاقة بين المتغيرات يكون كما يلي:

$$TE = \alpha + RQ\beta_1 + GE\beta_2 + CC\beta_3 + RL\beta_4 + \varepsilon$$

حيث:

TE: كفاءة التحصيل الضريبي.	CC: التحكم في الفساد.
RQ: الجودة التنظيمية.	α : الثابت (الجزء المستقل عن المتغيرات المستقلة).
GE: فعالية الحكومة.	β : معاملات الانحدار التي تقيس تأثير كل مؤشر على كفاءة التحصيل الضريبي.
RL: سيادة القانون.	ε : الخطأ العشوائي.

وقبل تطرق للاختبارات الموضحة سابقا، سنقوم بتحليل أولي للبيانات من خلال الرسم البياني للسلاسل

الزمنية للمتغيرات لمعرفة ما إذا كانت هناك اتجاهات أو تذبذبات موسمية وذلك كما يلي:

المتغير التابع (Dependent Variable): يمثل كفاءة التحصيل الضريبي (TE) والذي قمنا بقياسه من خلال نسبة العائد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل 1 نسبة العائد الضريبي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال (2002-2022)



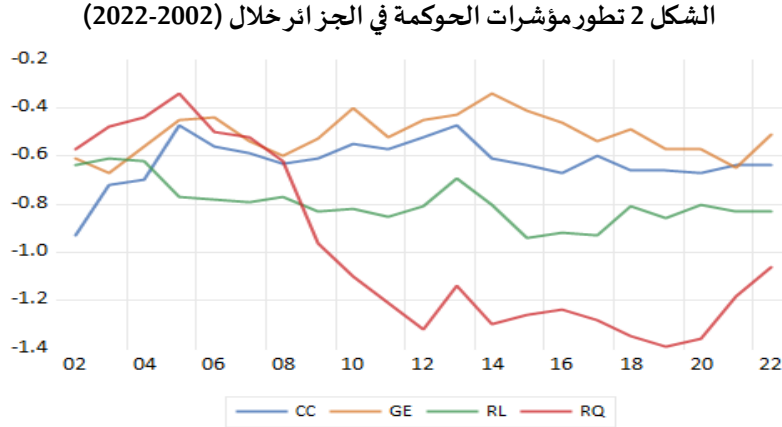
المصدر: من إعداد الباحث استنادا على مخرجات Eviews. 13

يظهر الرسم البياني تطور كفاءة التحصيل الضريبي (TE) خلال الفترة الزمنية من عام 2002 إلى 2022، حيث يُلاحظ أن الكفاءة بدأت في الارتفاع التدريجي من عام 2002 حتى بلغت ذروتها حوالي 0.44 في عام 2007، مما قد يشير إلى تحسينات في النظام الضريبي أو الإصلاحات المالية التي ساهمت في رفع الكفاءة خلال هذه الفترة، إلا أن هذا الارتفاع تبعه انخفاض حاد في السنوات اللاحقة، خاصة بعد عام 2008، حيث تراجعت الكفاءة إلى مستويات منخفضة واستمرت بالتراجع التدريجي حتى 2012، ربما نتيجة للأزمات المالية العالمية أو تغييرات داخلية أثرت على فعالية التحصيل، ومن 2012 حتى 2018، نلاحظ استقراراً نسبياً عند مستويات منخفضة، مما يوحي بأن التحصيل الضريبي شهد نوعاً من الاستقرار دون تحسينات كبيرة، وهو ما قد يعكس تحديات هيكلية أو قيوداً في القدرة على زيادة الكفاءة، وفي نهاية الفترة أي بين 2018 و2022، تظهر تقلبات طفيفة مع بعض التحسن في عام 2022، مما قد يكون نتيجة جهود جديدة لتعزيز الكفاءة الضريبية.

المتغير المستقلة (*Independent Variable*): وتمثل مؤشرات الحوكمة العالمية للبعد القانوني والاقتصادي، وتشمل:

- الجودة التنظيمية (*regulatory quality*).
- فعالية الحكومة (*Government Effectiveness*).
- سيادة القانون (*Rule of Law*).
- التحكم في الفساد (*Control of Corruption*).

وهي موضحة في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات Eviews. 13

يُظهر الرسم البياني الذي يعكس مؤشرات الحوكمة في الجزائر فيما يخص الجانب الضريبي أداءً ضعيفاً إلى متوسطاً في مختلف مجالات الحوكمة على مدى العقدين الماضيين (2002-2022)، حيث تقع جميع المؤشرات في النطاق السلبي دون الوصول إلى المستوى الجيد (+2.5)، حيث يُعاني مؤشر مكافحة الفساد (CC) من تذبذب طفيف، مما يشير إلى صعوبة في تحقيق استقرار واضح في الحد من الفساد الضريبي، في حين يعكس مؤشر فعالية الحكومة (GE) قدرة محدودة في تطبيق سياسات ضريبية فعالة لتحقيق التنمية، أما مؤشر سيادة القانون (RL) الذي يرتبط مباشرةً بتطبيق القوانين الضريبية، فيظهر أداءً ثابتاً في المنطقة السلبية، مما يعني ضعف في فرض القوانين ومكافحة التهرب الضريبي، وعلى نحوٍ مشابه يعكس مؤشر جودة التنظيم (RQ) تحديات كبيرة في تنظيم

النظام الضريبي من خلال الإدارة الضريبية، حيث سجل أدنى مستوى بين المؤشرات، مما يشير إلى صعوبة تحسين الإطار التنظيمي لجعل النظام الضريبي أكثر كفاءة وشفافية.

2.4 اختبار التكامل المتزامن (اختبار Johansen):

لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، يُعتبر اختبار التكامل المتزامن (Cointegration) من الأساليب المهمة في الاقتصاد القياسي، حيث يسمح بتحديد ما إذا كانت هناك علاقة استقرارية طويلة الأجل بين المتغيرات الزمنية، حتى لو كانت هذه المتغيرات غير مستقرة في المدى القصير. ومن بين أهم اختبارات التكامل المتزامن يبرز اختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test)، والموضحة في جدول تالي:

جدول 1 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام (اختبار Johansen)

اختبار الأثر (Trace Test)			اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test)			فرضيات عدد علاقات التكامل المتزامن
إحصائية الأثر	القيمة الدرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة الاحتمال p-value	إحصائية القيمة الذاتية العظمى	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة الاحتمال p-value	
114.5071	69.81889	0.0000	58.45775	33.87687	0.0000	None *
56.04934	47.85613	0.0071	30.19386	27.58434	0.0226	At most 1 *
25.85548	29.79707	0.1331	13.96240	21.13162	0.3681	At most 2

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات **Views. 13**

تبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار Johansen إلى وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، حيث أن كل من اختبار Trace وMax-Eigenvalue يشير إلى وجود معادلتين تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5%، حيث أنه من خلال اختبار Trace تم رفض فرضية عدم وجود معادلات تكامل مشترك، مما يدل على وجود على الأقل معادلتين، بينما نتائج اختبار Max-Eigenvalue تدعم نفس النتيجة، حيث تشير إلى وجود معادلة تكامل مشترك ثانية، كما تظهر القيم الإحصائية المرتفعة مقارنة بالقيم الحرجة، بالإضافة إلى الدلالات الإحصائية القوية (p-values) في كلا الاختبارين، أن هناك علاقة تكاملية واضحة وهذا يعني أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات التي تشمل كفاءة التحصيل الضريبي ومؤشرات الحوكمة، وعليه يمكن استخدام نموذج VECM لاستكشاف الديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات

3.4 تحديد درجة تأخير النموذج المثلى:

يُعد اختيار عدد التأخيرات (Lags) في نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) خطوة مهمة لضمان كفاءة ودقة التقديرات وتحليل العلاقات بين المتغيرات بمرور الوقت، حيث يتم تحديد العدد الأمثل للتأخيرات بناءً على عدة معايير إحصائية، من بينها اختبار نسبة الإمكانات المتسلسل (LR)، وخطأ التنبؤ النهائي (FPE)، ومعيار معلومات آكاكي (AIC).

ومعيار شوارتز (SC)، ومعيار هانان-كوي (HQ)، ويعرض الجدول التالي نتائج هذه المعايير لمساعدة الباحث في اختيار عدد التأخيرات الأمثل لتطبيق نموذج VECM على المتغيرات المدروسة، وذلك كما يلي:

جدول 2 معايير اختيار عدد التأخيرات في نموذج الانحدار الذاتي المتجه

التأخير (Lag)	HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL
0	-10.50220	-10.30186	-10.55079	1.80e-11	NA	110.5079
1	-11.95703*	-10.75499*	-12.24859*	3.63e-12*	58.76915*	152.4859

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات Eviews. 13

وفقاً لنتائج معايير اختيار التأخير نلاحظ أن التأخير (Lag) الأمثل وفقاً لأغلب المعايير هو التأخير واحد (Lag 1)، حيث يتم تمييزه بالقيم الأدنى في معايير FPE و AIC و SC و HQ، كما يشير اختبار LR إلى دلالة إحصائية قوية عند هذا المستوى، بناءً على هذه القيم فإن اختيار التأخير واحد هو الأنسب للنموذج لأنه يوفر أفضل أداء إحصائي ويقلل من خطأ التنبؤ، وهذا مناسب للدراسة التي تحتوي على 21 مشاهدة، لذا فإن النماذج ذات التأخير الأقل تُفضل غالباً عندما يكون عدد المشاهدات محدوداً.

4.4 تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

إن نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) لموضحة في (ملحق 3) يساعدنا على فهم الديناميات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغير التابع (كفاءة التحصيل الضريبي - TE) والمتغيرات المستقلة (مؤشرات الحوكمة العالمية)، وفيما يلي قراءة لهذه النتائج وتحليلها:

1.4.4 العلاقة التكاملية طويلة الأجل:

كفاءة التحصيل TE تم استخدامه كمتغير تابع في المعادلة طويلة الأجل بمعامل 1، حيث بلغ معامل فعالية الحوكمة GE 0.327944، وهو ذو دلالة إحصائية عالية ($t = 4.85243$)، يشير هذا إلى وجود تأثير إيجابي معنوي فعالية على كفاءة التحصيل الضريبي، أي كلما تحسنت فعالية الحوكمة زادت كفاءة التحصيل الضريبي، في حين أن معامل الجودة التنظيمية RQ بلغ -0.104556، وهو ذو دلالة عالية ($t = -8.37210$)، مما يشير إلى تأثير سلبي معنوي، هذا يعني أن زيادة الجودة التنظيمية قد تقلل من كفاءة التحصيل الضريبي، كما بلغ معامل سيادة القانون RL 0.332843، مع دلالة إحصائية عالية ($t = -5.28244$)، مما يدل على تأثير سلبي، أي زيادة سيادة القانون مرتبطة بانخفاض كفاءة التحصيل الضريبي، أما معامل التحكم في الفساد CC 0.117855، مع دلالة هامشية ($t = 1.99558$)، يشير هذا إلى وجود تأثير إيجابي ضعيف للسيطرة على الفساد على كفاءة التحصيل الضريبي.

التفسير: تشير النتائج إلى أن بعض مؤشرات الحوكمة، مثل فعالية الحوكمة (GE) والتحكم في الفساد (CC)، تسهم إيجابياً في كفاءة التحصيل الضريبي، بالمقابل نجد أن الجودة التنظيمية (RQ) وسيادة القانون (RL) لها تأثيرات سلبية، مما قد يعكس تبايناً في طريقة تأثير هذه المؤشرات على النظام الضريبي.

2.4.4 نتائج التعديلات قصيرة الأجل:

استنادًا إلى تقديرات نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM)، تشير نتائج التعديلات قصيرة الأجل إلى أن كفاءة التحصيل الضريبي (TE) ليس لها تأثير معنوي على المتغيرات الأخرى. في المقابل، تؤثر فعالية الحكومة (GE) سلبًا على سيادة القانون (RL) بمعامل -0.626، كما تؤثر الجودة التنظيمية (RQ) سلبًا أيضًا على RL بمعامل -0.262، على الجانب الإيجابي، يظهر التحكم في الفساد (CC) تأثيرًا إيجابيًا على RL بمعامل 0.544، تشير النتائج أيضًا إلى أن سيادة القانون تحتاج إلى وقت أطول لإظهار تأثيراتها، مما يعكس تفاعلات معقدة بين المتغيرات تتطلب فترات زمنية أطول لتحقيق تأثيرات ملموسة.

3.4.5 تقديرات تصحيح الخطأ:

تُظهر معاملات تصحيح الخطأ COINTEQ1 مدى سرعة تعديل كل متغير للوصول إلى التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي اختلال. كانت النتائج كالتالي:

كفاءة التحصيل الضريبي (TE): قيمة معامل تصحيح الخطأ لـ D(TE) تساوي -0.373، وهي تشير إلى سرعة تعديل معتدلة نحو التوازن، ولكنها غير معنوية إحصائيًا. هذا يعني أن كفاءة التحصيل الضريبي تعود إلى توازنها تدريجيًا بعد الصدمات، ولكن ليس بسرعة كبيرة.

فعالية الحكومة (GE): قيمة معامل تصحيح الخطأ لـ D(GE) هي -1.285، وهي معنوية عند مستوى إحصائي مرتفع، مما يشير إلى أن الجودة التنظيمية تتكيف بسرعة نحو التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة في النظام. وهذا يعكس حساسية الجودة التنظيمية للتغيرات وتكيفها السريع.

الجودة التنظيمية (RQ): معامل تصحيح الخطأ لـ D(RQ) هو -0.484، ولكنه غير معنوي، مما يشير إلى أن فعالية الحكومة لا تتأثر بشكل كبير بالصدمات قصيرة الأجل، وتتطلب وقتًا أطول للتعديل نحو التوازن.

سيادة القانون (RL): قيمة معامل تصحيح الخطأ لـ D(RL) هي 0.591، وهي معنوية إحصائيًا. يشير ذلك إلى أن سيادة القانون تتجه نحو التوازن بعد الصدمات، ولكن بعلاقة عكسية، حيث يكون التعديل بطيئًا نسبيًا.

التحكم في الفساد (CC): معامل تصحيح الخطأ لـ D(CC) هو -0.837، وهو أيضًا معنوي إحصائيًا، مما يشير إلى أن التحكم في الفساد يعود نحو التوازن بعد الصدمات بسرعة نسبية.

التفسير: تشير معاملات تصحيح الخطأ إلى أن بعض المتغيرات، مثل فعالية الحكومة (GE) وسيادة القانون (RL) والتحكم في الفساد (CC)، تعدل بسرعة نحو التوازن طويل الأجل بعد حدوث صدمة، بينما يظهر كل من كفاءة التحصيل الضريبي (TE) والجودة التنظيمية (RQ) سرعة تعديل أبطأ، مما قد يدل على أن هذه المتغيرات تحتاج إلى فترة أطول للتكيف مع الصدمات الخارجية.

4.4 اختبارات تشخيصية للنموذج:

الجدول يجمع نتائج اختبارات الارتباط الذاتي (*Serial Correlation LM Tests*) مع نتائج اختبار تجانس

البواقي (*Residual Heteroskedasticity Tests*) في نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM):

الجدول 3 نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

الاختبار	الإحصاء	الدرجة الحرة (df)	الاحتمالية (Prob.)
----------	---------	-------------------	--------------------

0.3722	25	26.67769	عند 1 Lag	اختبار الارتباط الذاتي
0.7173	25	20.55281	عند 2 Lag	
0.3253	210	218.7371	اختبار تجانس البواقي	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات *Eviews. 13*

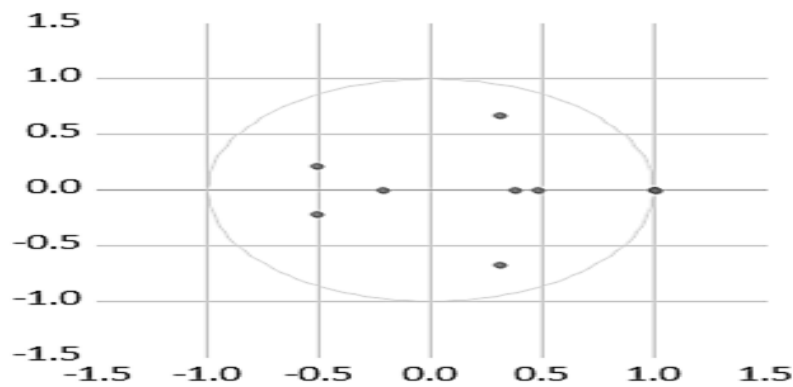
اختبار الارتباط الذاتي: بما أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي معنوي في بواقي النموذج عند كلا التأخيرين، هذا يشير إلى أن البواقي غير مترابطة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي (ملحق 4)، وهذا أمر إيجابي لأنه يعزز موثوقية النموذج.

اختبار تجانس البواقي: بما أن القيمة الاحتمالية للاختبار تجانس البواقي أكبر من 0.05، فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، مما يعني أن بواقي النموذج متجانسة (ملحق 5)، وهذا يعني أن التباين في بواقي النموذج ليس متغيراً بشكل كبير، مما يسهل تقدير النموذج بدقة، وعليه نستنتج أن النموذج المقترح يُظهر أداءً جيداً ولا يعاني من مشكلات كبيرة تتعلق بعدم التجانس أو الارتباط الذاتي.

5.4 اختبار مقلوب جذور الأحادية لصلاحية نموذج AR:

يظهر الرسم البياني التالي "نتائج جذور متعدد الحدود العكسي AR " الخاص بالنموذج، حيث يتم عرض الجذور العكسية للمعادلة المميزة للنموذج، ويستخدم هذا النوع من الرسوم للتحقق من استقرار النموذج، وذلك كما يلي:

شكل رقم 3: نتائج جذور متعدد الحدود العكسي AR



المصدر: من إعداد الباحث استناداً على مخرجات *Eviews. 13*

من خلال رسم أعلاه يتضح لنا أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، فهذا يشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشاكل استقرار، هذا يعني أن المتغيرات لا تتجه نحو اللانهاية بمرور الوقت، وبالتالي فإن التوقعات المستقبلية للنموذج تعتبر موثوقة ومستقرة.

4.4 اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:

الفرضية الأولى يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لفعالية الحكومة على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، وقد أظهرت النتائج أن معامل فعالية الحكومة (GE) موجب ومعنوي، مما يشير إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للجودة التنظيمية على كفاءة التحصيل الضريبي، وهذا مما يثبت صحة هذه الفرضية، ويشير هذا إلى أنه كلما زادت جودة التنظيمات والقوانين المعتمدة، يمكن أن يتحسن التحصيل الضريبي بشكل أكثر فعالية. هذا يعكس دور التنظيمات الجيدة في تحسين كفاءة المؤسسات المالية وتقليل التهرب الضريبي.

الفرضية الثانية يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للجودة التنظيمية على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، وأظهرت النتائج أن معامل الجودة التنظيمية (RQ) كان سالباً ومعنوياً، مما يدعم هذه الفرضية، قد يعود التأثير السلبي لفعالية الحكومة إلى وجود تعقيدات إدارية أو بيروقراطية تؤثر على التحصيل الضريبي، أو لأن زيادة الكفاءة في بعض القطاعات قد تأتي على حساب الموارد المخصصة لعمليات التحصيل الضريبي. قد يعكس ذلك أيضاً أن التحسينات في بعض وظائف الحكومة قد لا تنعكس مباشرة على كفاءة التحصيل الضريبي.

الفرضية الثالثة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسيادة القانون على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، تبين من خلال النتائج أن معامل سيادة القانون (RL) أظهر تأثيراً سلبياً ومعنوياً، مما يدعم صحة الفرضية، وقد يشير ذلك إلى أن السياسات أو الأنظمة القانونية الحالية ليست موجهة بشكل كافٍ لدعم التحصيل الضريبي، أو أن هناك ثغرات قانونية يمكن استغلالها للتهرب من الضرائب، بمعنى آخر سيادة القانون قد لا تكون دائماً مرتبطة بتحسين كفاءة التحصيل الضريبي.

الفرضية الرابعة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتحكم في الفساد على كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر، وقد أظهر معامل التحكم في الفساد (CC) تأثيراً إيجابياً لكنه غير معنوي، مما يشير إلى تأثير ضعيف لهذا المتغير على كفاءة التحصيل الضريبي، وقد يعكس هذا أن مكافحة الفساد تعتبر عاملاً مهماً ولكن ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على كفاءة التحصيل الضريبي، على الرغم من أن تقليل الفساد يمكن أن يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، إلا أن تأثيره قد يكون محدوداً إذا لم تصاحبه إصلاحات في مجالات أخرى.

5. خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة يتضح أن تحسين كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر يتطلب نهجاً شاملاً يعزز مختلف جوانب الحكومة، حيث أظهرت الدراسة أن متغيرات مثل التحكم في الفساد وفعالية الحكومة لهما تأثير إيجابي ومستدام على كفاءة التحصيل، مما يبرز أهمية تهيئة بيئة خالية من الفساد والحكم الرشيد لعمل النظام الضريبي، من ناحية أخرى فإن تحسين جودة التنظيم وسيادة القانون قد يؤثر سلباً على الكفاءة الضريبية في المدى القصير، مما يستدعي تبني استراتيجيات تدريجية ومراقبة مستمرة لتجنب هذه الآثار المؤقتة. بناءً على هذه النتائج، فإن تعزيز الحكومة لا يقتصر على مكافحة الفساد أو تحسين الأداء الحكومي فقط، بل يستلزم أيضاً تحسين الإطار القانوني والتنظيمي لضمان تحقيق أعلى مستويات الكفاءة في التحصيل الضريبي، بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد.

1.5 نتائج الدراسة:

تشير النتائج الدراسة إلى وجود ارتباط طويل الأجل بين الحوكمة وكفاءة التحصيل الضريبي، حيث تُظهر بعض المتغيرات تعديلاً سريعاً نحو التوازن بعد الصدمات، بينما يتطلب البعض الآخر وقتاً أطول للتكيف. تبرز فعالية الحكومة كأحد العوامل المؤثرة إيجابياً على كفاءة التحصيل، مما يسלט الضوء على الدور المحوري للحكم الرشيد في تحسين الأداء المالي. في المقابل، تُظهر جودة التنظيم وسيادة القانون تأثيراً سلبياً، مما يشير إلى تحديات بيروقراطية قد تؤثر سلباً على الكفاءة الضريبية.

ورغم أن التحكم في الفساد له تأثير إيجابي، إلا أنه ضعيف وغير كافٍ بذاته، ما يدعم أهمية تبني سياسات شاملة لمكافحة الفساد وتحقيق توازن مستدام في النظام الضريبي، كما لم تظهر تأثيرات معنوية قصيرة الأجل لكفاءة التحصيل الضريبي على المتغيرات الأخرى، مما يشير إلى أن استجابة التحصيل للتحسينات في الحوكمة قد تتطلب فترة زمنية لتتبلور بشكل فعال.

كما تؤكد هذه النتائج، المدعومة باختبارات الارتباط الذاتي والتجانس، موثوقية النموذج وصحة الفرضيات المعروضة، مسلطة الضوء على الحاجة لتعزيز جوانب الحوكمة كوسيلة فعالة لتحسين كفاءة النظام الضريبي.

2.5 توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر:

- تبسيط الإجراءات الضريبية وتحديث اللوائح التنظيمية لزيادة كفاءة التحصيل، حيث يُسهم التنظيم الفعال في تقليل التكاليف الإدارية والحد من التهرب الضريبي.
- بما أن تحسين جودة التنظيم قد يؤثر سلباً على المدى القصير، يُفضل تنفيذ الإصلاحات الحكومية بمرحلية لضمان تكيف النظام الضريبي تدريجياً، مما يساعد على تحقيق نتائج إيجابية مستدامة دون حدوث اضطرابات.
- نظراً للتأثير الكبير لكل من سيادة القانون وفعالية الحكومة على كفاءة التحصيل الضريبي، توصي الدراسة بتبني سياسات تهدف إلى تعزيز فعالية النظام القانوني وتطبيقه بصرامة، بالإضافة إلى تحسين آليات الرقابة الحكومية لتحقيق استقرار في العوائد الضريبية.
- لتعزيز أثر الإصلاحات، يوصى بتكامل الجهود بين المؤسسات الضريبية والقضائية والتنظيمية، هذا التنسيق يسهم في تحقيق تفاعل إيجابي بين الحوكمة والنظام الضريبي ويضمن أن تؤدي الإصلاحات إلى زيادة كفاءة التحصيل.
- يُفضل إجراء دراسات تقييمية بشكل دوري لمراقبة آثار الحوكمة على التحصيل الضريبي، مما يساعد في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات حديثة وتعديلات ضرورية للسياسات المتبعة.

6. قائمة المراجع

• المؤلفات:

- محرز محمد عباس، (2008)، اقتصاديات الجباية والضرائب، (ط 4)، دار هومة، الجزائر.

• المقالات:

- جالوس آمال إسماعيل، (2023)، أثر الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول الإسكوا خلال الفترة (1995-2021) باستخدام البانل داتا –نموذج *ARDL*، المجلة العربية للإدارة - مصر، المجلد 46، العدد 3، الصفحات 1-22.
- الحصري طارق، (2024)، الحوكمة المؤشرات والممارسات في مصر في القطاع الحكومي خلال الفترة 2006-2021. الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته - مصر، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 41-12.
- شومان طه طه، وآخرون (2023)، الحوكمة الرقمية ودورها في تحقيق الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في جامعة مطروح، مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية – جامعة مطروح بمصر، المجلد 4، العدد 6، الصفحات 544-573.
- بريس عبد القادر، (2011)، دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينة بن بوعلي شلف بالجزائر، المجلد 7، العدد 9، الصفحات 39-64.
- مباركي محمد الصالح، (2021)، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر بالجزائر، المجلد 21، العدد 29، الصفحات 1075-1095.
- النافي محمود السيد، وآخرون، (2023)، أثر مستويات أداء الفحص الضريبي علي جودة الفحص في ظل الحوكمة الضريبية: دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة بمصر، المجلد 47، العدد 3، الصفحات 130-161.
- قشطي نبيلة عبد الفتاح. (2024)، الحوكمة وأثرها على التجارة الدولية، المجلة المصرية للدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 2، الصفحات 70-88.
- مواقع الإنترنت:
- البنك الدولي، احصائيات لمؤشرات الحوكمة العالمية: <https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators> (تاريخ الاطلاع: 31/10/2024 – 9:45).
- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2020 (المالية العمومية- المحاسبة الوطنية): <https://www.ons.dz/spip.php?article2872> (تاريخ الاطلاع: 31/10/2024 – 10:16)
- مراجع باللغة الأجنبية:
- El-Sehwagy, A., & Mohamed , B. (2022). World Governance Indicators and Corporate Borrowing Decisions in the G8 Countries. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 6(3), pp. 35-56.

7. ملاحق:

ملحق 1 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام (اختبار Johansen)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.953890	114.5071	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.795901	56.04934	47.85613	0.0071
At most 2	0.520429	25.85548	29.79707	0.1331
At most 3	0.348772	11.89308	15.49471	0.1621
At most 4	0.178856	3.744074	3.841465	0.0530
Trace test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Max-eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.** Critical Value
None *	0.953890	58.45775	33.87687	0.0000
At most 1 *	0.795901	30.19386	27.58434	0.0226
At most 2	0.520429	13.96240	21.13162	0.3681
At most 3	0.348772	8.149005	14.26460	0.3638
At most 4	0.178856	3.744074	3.841465	0.0530
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating equation(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

ملحق 2: معايير اختيار عدد التأخيرات في نموذج الانحدار الذاتي المتجه

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TE GE RQ RL CC
Exogenous variables: C
Date: 10/29/24 Time: 10:03
Sample: 2002 2022
Included observations: 20

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	110.5079	NA	1.80e-11	-10.55079	-10.30186	-10.50220
1	152.4859	58.76915*	3.63e-12*	-12.24859*	-10.75499*	-11.95703*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق 3

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/29/24 Time: 10:13
Sample (adjusted): 2004 2022
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Endogenous variables: TE GE RQ RL CC
Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Cointegrating Eq:	CointEq1
TE(-1)	1.000000
GE(-1)	0.327944 (0.06758) [4.85243]
RQ(-1)	-0.104556 (0.01249) [-8.37210]
RL(-1)	-0.332843 (0.06301) [-5.28244]
CC(-1)	0.117855 (0.05906) [1.99558]
C	-0.445400

ملحق 4

Error Correction:	D(TE)	D(GE)	D(RQ)	D(RL)	D(CC)
COINTEQ1	-0.373583 (0.22242) [-1.67962]	-1.284602 (0.25828) [-4.97370]	-0.483752 (0.67927) [-0.71217]	0.590538 (0.24147) [2.44556]	-0.837488 (0.36858) [-2.27221]
D(TE(-1))	-0.175983 (0.29430) [-0.59797]	1.071419 (0.34175) [3.13513]	1.356999 (0.89879) [1.50981]	-0.144802 (0.31951) [-0.45320]	0.433891 (0.48769) [0.88968]
D(GE(-1))	0.222722 (0.14092) [1.58046]	-0.186479 (0.16364) [-1.13956]	0.321197 (0.43037) [0.74632]	-0.626387 (0.15299) [-4.09420]	0.147317 (0.23353) [0.63084]
D(RQ(-1))	0.149325 (0.10138) [1.47288]	-0.125978 (0.11773) [-1.07008]	0.371864 (0.30962) [1.20103]	-0.262036 (0.11007) [-2.38068]	-0.162303 (0.16800) [-0.96607]
D(RL(-1))	-0.211859 (0.16426) [-1.28978]	-0.155968 (0.19074) [-0.81769]	0.081720 (0.50164) [0.16290]	0.152038 (0.17833) [0.85256]	-0.109364 (0.27220) [-0.40178]
D(CC(-1))	-0.163205 (0.15303) [-1.06649]	0.145229 (0.17770) [0.81727]	-0.618356 (0.46735) [-1.32311]	0.544761 (0.16614) [3.27897]	-0.234750 (0.25359) [-0.92571]
C	0.000692 (0.01179) [0.05873]	0.006437 (0.01369) [0.47021]	0.000234 (0.03600) [0.00650]	-0.028947 (0.01280) [-2.26161]	0.004322 (0.01954) [0.22123]

ملحق 5 نتائج اختبارات الارتباط الذاتي (Serial Correlation LM Tests)

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 10/29/24 Time: 09:53
Sample: 2002 2022
Included observations: 19

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	26.67769	25	0.3722	1.021179	(25, 12.6)	0.5046
2	20.55281	25	0.7173	0.679060	(25, 12.6)	0.8025

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	26.67769	25	0.3722	1.021179	(25, 12.6)	0.5046
2	NA	50	NA	NA	(50, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

ملحق 6 نتائج اختبار تجانس البواقي (Residual Heteroskedasticity Tests)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 10/29/24 Time: 09:59
Sample: 2002 2022
Included observations: 19

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
187.4061	180	0.3372

ملحق 6 إجمالي النتائج المحلي الخام والحصيلة الضريبة للفترة 2022-2002

السنة	نتائج المحلي الخام	الحصيلة الضريبة	السنة	نتائج المحلي الخام	الحصيلة الضريبة
2002	4,023,413.80	1,425,800	2013	14,096,723.50	3,646,919
2003	4,700,040.40	1,809,900	2014	14,490,178.80	3,669,186
2004	5,545,851.50	2,066,110	2015	13,812,762.80	4,077,588
2005	6,930,153.30	2,908,308	2016	14,455,022.30	4,164,758
2006	7,823,794.60	3,434,884	2017	15,804,189.40	4,756,990
2007	8,554,266.00	3,478,600	2018	17,390,711.20	5,061,456
2008	9,968,908.70	2,680,689	2019	17,321,321.30	5,361,953
2009	8,770,806.40	3,073,612	2020	15,024,828.90	4,019,878
2010	10,404,470.80	2,799,644	2021	22,021,000.50	5,371,000
2011	12,211,018.10	3,056,493	2022	27,688,000.80	8,600,001
2012	13,561,457.20	3,427,616			

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على بيانات من الديوان الوطني للإحصائيات المتوفرة على رابط:

10:16 – 31/10/2024 - تاريخ الاطلاع: <https://www.ons.dz/spip.php?article2872>

ملحق 7 مؤشرات الحوكمة العالمية الخاصة بالجزائر

السيطرة على الفساد	سيادة القانون	الجودة التنظيمية	فعالية الحوكمة	كفاءة التحصيل %	السنوات
-0.93	-0.64	-0.57	-0.61	0.35	2002
-0.72	-0.61	-0.48	-0.67	0.39	2003
-0.7	-0.62	-0.44	-0.56	0.37	2004
-0.47	-0.77	-0.34	-0.45	0.42	2005
-0.56	-0.78	-0.5	-0.44	0.44	2006
-0.59	-0.79	-0.52	-0.54	0.41	2007
-0.63	-0.77	-0.62	-0.6	0.27	2008
-0.61	-0.83	-0.96	-0.53	0.35	2009
-0.55	-0.82	-1.1	-0.4	0.27	2010
-0.57	-0.85	-1.21	-0.52	0.25	2011
-0.52	-0.81	-1.32	-0.45	0.25	2012
-0.47	-0.69	-1.14	-0.43	0.26	2013
-0.61	-0.8	-1.3	-0.34	0.25	2014
-0.64	-0.94	-1.26	-0.41	0.30	2015
-0.67	-0.92	-1.24	-0.46	0.29	2016
-0.6	-0.93	-1.28	-0.54	0.30	2017
-0.66	-0.81	-1.35	-0.49	0.29	2018
-0.66	-0.86	-1.39	-0.57	0.31	2019
-0.67	-0.8	-1.36	-0.57	0.27	2020
-0.64	-0.83	-1.18	-0.65	0.24	2021
-0.64	-0.83	-1.06	-0.51	0.31	2022

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى احصائيات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة العالمية المتوفرة على رابط:

<https://www.worldbank.org/en/publication/worldwide-governance-indicators/interactive-data-access> - تاريخ الاطلاع:

9:45 – 31/10/2024